نشرت شبكة "سي إن إن" الإخبارية الأمريكية مقالاً على موقعها الإلكتروني اتهمت فيه الحكومة الأمريكية بالتواطؤ مع نظيرتها في مصر؛ حفاظًا على المصالح الأمريكية على حساب الشعب المصري الذي يعيش قمعًا والتواءً منذ الثورة.>?xml:namespace prefix = o />

وتحت عنوان "القمع ينمو في مصر، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية دعم انتخابات نزيهة"، أكدت الشبكة أن الالتواء والمشقة التي تسلكها مصر في طريق التغيير الثوري ليس مفاجئًا، وإن كان أقل قسوة مما عانته مصر في ظل الديكتاتور المخلوع حسني مبارك، على حد تعبيرها.

وأشارت الشبكة إلى أحداث العباسية، والتي رأتها دليلاً واضحًا على القمع الذي تعيشه البلاد، في الوقت الذي تعيق فيه السلطات المصرية المراقبة الدولية على الانتخابات الرئاسية، وحجب منظمات المجتمع المدني الحقوقية الرائدة عن ممارسة دورها الرقابي والإنساني، كمؤسسة فريدوم هاوس، والمعهد الوطني الديمقراطي، والمعهد الدولي الجمهوري، والمركز الدولي للصحافيين، ومؤسسة كونراد أديناور.

ودللت الشبكة الأمريكية على القمع الذي تعيشه مصر بما وصفته بالحملة ضد منظمات حقوق الإنسان في قضية التمويل الأجنبي الشهيرة، ومقاضاة الممثل عادل إمام بتهمة ازدراء الأديان في أعماله الفنية، وفرض المادة (28) سيئة السمعة بالإعلان الدستوري، والتي تمنع المواطنين المصريين من حقهم الأساسي في الطعن على الانتخابات الرئاسية المقبلة، في حالة الشك في نتائجها.

واتهمت "سي إن إن" الحكومة المصرية بالعمل على تآكل سلطة المجتمع المدني للمساعدة في بناء مصر دولة ديمقراطية حقيقية، كما اتهمت الإدارة الأمريكية في واشنطن بالتواطؤ في بعض هذه التغييرات نحو الأسوأ في مصر.

وأضافت أن واشنطن اكتفت بعودة مواطنيها المتهمين في قضية التمويل الأجنبي بصفقة مع المجلس العسكري الحاكم، وفي المقابل تواجه منظمات المجتمع المدني في مصر إقصاءً عن دورها، واتهامات بالتجسس، وهو ما يبعث رسالة خاطئة فحواها أن الولايات المتحدة تهتم فقط بنفسها وبمصلحتها الذاتية.

جدير بالذكر أن صحيفة الجارديان البريطانية نشرت تقريرًا أمس الاثنين قالت فيه: إن المجلس العسكري الحاكم بمصر نفّذ سيناريو مبارك عندما قال: أنا أو الفوضى، فعمد الجيش إلى نشر الانقسام وتعزيز عدم الثقة والشعور بالأزمة، والدليل على ذلك أن ميدان التحرير أصبح الآن بلا تأثير مثلما كان يحدث أيام ثورة 25 يناير.

وتضيف الجارديان أن المثير للدهشة هو الاتهامات المختلفة الموجهة من قبل جميع الأطراف إلى بعضها، وتتساءل الصحيفة: "كيف نجح المجلس العسكري في 14 شهرًا في أن يجعل السياسية في مصر ملوثة بعدم الثقة؟".

وقالت الصحيفة: "إن الجيش هو المهيمن على الحياة السياسية في مصر، فبجانب امتلاكه قطاعًا اقتصاديًا كبيرًا في البلاد، فهو يؤثر على وسائل الإعلام الرسمية، ويشتبه في أنه يسيطر على جزء كبير من السلطة القضائية بما فيها اللجنة العليا للانتخابات، والواضح أن المجلس العسكري هو النظام السياسي المصري الجديد، فجميع الأطراف تضطر إلى التفاوض مع الجنرالات بطريقة مستمرة".

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 09/05/2012
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com